(عدن) .. لا رواتب ولا مشتقات ولا خدمات ولا قوانين وبسط للأراضي وارتفاع للأسعار ..

كرسي المحافظ (الشاغر).. من يحل اللغز؟!

استطلاع / ضياء سروري

مع تزايد الأزمات، وتفاقم الخلافات التي تتخللها المؤامرات، تشهد مدينة عدن منذ فترة طويلة تدنياً واضحاً في مستوى معيشة المواطن.

واقع ملموس، يعلمه القاصي والداني، حقائق لا تخفى على أحد ، والمسؤول الأول غائب في ظل تردي الخدمات، وارتفاع الأسعار، وتعطيل وعرقلة دور القانون، انعدام الوقود، تصاعد لغة التهديد، البسط على أراضي الدولة .. وإلخ .

فمنذ انتهاء الحرب الغاشمة على عدن وحتى يومنا هذا، يواجه كل محافظ جلس على كرسي المسؤولية مشاكل وعثرات لا حصر لها، حتى وصل الأمر للاغتيال كما حدث للمحافظ السابق لعدن الشهيد جعفر محمد سعد..

لهذا اهتم موقع (صوت عدن) بطرح عدد من الأسئلة لعدد من الشخصيات البارزة في مختلف المجالات، لعلنا نجد إجابة تساعدنا على فهم ما يحدث، وكيف يستطيع المواطن أن يقاوم هذا العبث في عدن.

س ـ لماذا يريدون إبقاء كرسي محافظ عدن خاوياً على عروشه مملوئاً بخيبات الأمل فاقدا لطيب الرجاء ؟ .. من المستفيد من ذلك؟ ..وهل يستطيع المواطن البسيط في عدن تحمل كل هذا العناء ؟

وكانت الإجابات مختلفة برؤى أصحابها، دون تدخل منا، وتركناها، كما هي احتراما لحقوق النشر وحرية الرأي والتعبير.

المواطن مطحون

بتشبيه متواضع، يعكس ما يعانيه المواطن، يجيب على تساؤلات (صوت عدن) أحد أبناء مدينة عدن " أحمد صالح" قائلاً :"طبعا كل هذه هي حرب معنوية و نفسية ومعيشية ، وكل هذه الأزمات المختلقة حتى يشغلوا المواطن الجنوبي عن مجرد التفكير في السياسة و حقه في استعادة دولته، بمعنى نحن داخل دوامة حتى نقنع بالمرسوم والمخطط علينا، وحتى تقل مطالبنا إلى أدنى حد و هي الأمن الغذائي والأمان.. تشتي الكلام المختصر بالبلدي، نحن داخل خلاطة تدور ونحن نتقلب ونتقطع و نتمزق و سوف نخرج منها ونحن زي (البسباس) الأحمر المطحون !.. إيش الفائدة من المحافظ والحكومة عميلة تحاربه و تقطع عليه الدعم المادي؟!.. ما في فائدة غير بخطوة تصحيحية و طرد العملاء و تجار الحروب.. نحن مش قادرين نعيش بسلام، رغم أننا في مناطق محررة !. عدن لا تستحق كل هذا الظلم.. كفاية!!".

أربع مراحل قاسية

أما الأخ "سامي محفوظ عبده"، رئيس دائرة العلاقات العامة في

■ تساؤلات: من يفكُّ طلاسم السحر الذي تم ربط عدن به ؟

■ مواطنون: عدن لا تستحق كل هذا الظلم .. كفاية !

■ السقلدي: لا بد من تفاهم بين (الحراك الانتقالي) و(حكومة الشرعية)

■ غلام: هناك أسباب عدة.. وغياب الحكومة وفسادها أحدها

■ الأعجم: حكومة الشرعية تتعمد فعل ذلك بعدن لترى نتائج الحرب بصنعاء

الحركة الشبابية والطلابية للحراك الجنوبي، فيرد معللا وبأسى، قائلا:" ميناء عدن من أهم وأبرز الأسباب، وليست كلها، التي أدت إلى إعلان الحرب على اليمن.

المرحلة الأولى :إسقاط الحكومة .. ومن الأمور التي تم الكشف عنها من قبل بعض المحللين السياسيين في المنطقة، أن هناك دول إقليمية، سعت إلى دعم سيطرة أنصار الله، الحوثي، على مقاليد الحكم في العاصمة اليمنية صنعاء، والتي كانت تحت سيطرة حزب الإصلاح الذي استطاع الوصول إلى السلطة بعد ثورة ما يسمى بالربيع العربي.

ومن هنا يظهر حجم المشكلة التي أدت إلى إعلان الحرب على اليمن وهي، إلغاء اتفاقية إدارة ميناء عدن، لصالح شركة موانئ دبي، والتي كانت تمتلك عقد احتكار لمدة 100عام. وقد تم إبرام هذه الاتفاقية عبر الرئيس السابق صالح.

ولكن بعد تولي الإصلاح زمام أمور البلاد، وفي ظل ضعف واضح من قبل الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، أمام هيمنة الإصلاح على أهم مرافق الدولة وخاصة مكتب الرئيس، وتأثير تجار كبار في الدولة أصبح لهم شأن بعد تولي الرئيس هادي الحكم.

المرحلة الثانية : خوض المعركة في عدن، فبعد أن سيطر الحوثي على مقاليد الحكم في صنعاء، وبالتالي السيطرة على كامل الدولة، خاصة أن الحكم في الدولة مركزي.

المرحلة الثالثة : معركة تحرير عدن:(الكذبة الكبيرة) فكل من شارك في هذه الحرب، يعلم أن شباب ورجال عدن، خاصة، والجنوب، عامة، هم من قاموا بعملية تحرير عدن، ولم يكن لأي قوة بشرية أخرى دور مهم يذكر. وما عمليات تحرير مطار عدن إلا أكبر وأقوى دليل للمتوهمين والمطبلين لتلك القوى التي ادعت أنها هي من حررت عدن.

ومن هنا يبدأ تحقيق ملامح الهدف الاستراتيجي لخوض الحرب في اليمن، وهو الاستيلاء على موانئ اليمن وتحديدا عدن.

المرحلة الرابعة: إفراغ عدن من قيادتها (سياسة انعدام الأمن وعدم الاستقرار): إن هذه المرحلة هي المرحلة ما قبل الأخيرة لاستكمال السيطرة الكاملة على مجريات الأمور وإدارة عدن، وهو بإفراغ عدن من أهم قيادتها ومن كان لهم الدور الأبرز في تحرير المدينة في معركة أظهرت أن هناك قوة نوعية من أبناء عدن قادرة على تولي زمام الأمور، ولها القدرة على إدارة المرحلة وإعادة الأمن والاستقرار إلى مدينتهم عدن ، وبالتالي عودة تشغيل مينائها الاستراتيجي، ميناء عدن.

وهنا كان من المفترض أن يتم استخدام أسلوب الترغيب والترهيب لتلك القيادات، وبالتالي إبقاء تلك القيادة بعيدة غير قادرة على تولي مهام ما بعد التحرير، والتي تكمن في فرض الأمن والأمان والاستقرار في المنطقة.

إن هذه المرحلة والتي نمر بها في هذه الأيام وهي إشاعة حالة من الفوضى، وإفراغ المدينة من قيادات سياسية، عسكرية وحتى دينية، هي مرحلة التجهيز للانقضاض النهائي والسيطرة الكاملة على المنطقة.

لهذا سوف تشهد عدن العديد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذه سياسة الإضعاف الداخلي، والتي تؤدي إلى القدرة على السيطرة وإدارة الأمور بشكل كبير دون وجود مقاومة تذكر بعد إغراق المدينة بكم من المشاكل وإرهاق وإشغال أهلها بلقمة العيش والبحث عن حياة كريمة.

المرحلة الأخيرة : الاستسلام والإذعان الكاملين للقادمين الجدد ".

كرسي المحافظ.. طوق النجاة

الأخت "تسهيد عاصم" (أم مرام) وهي ناشطة مجتمعية، فتؤكد قائلة :"كلنا يدرك أهمية كرسي المحافظ في عدن خاصة، وفي كل محافظات الجنوب؛ فهو يشكل طوق النجاة للمواطن ، ولكن هل سيكون هذا الكرسي مجرد كرسي جماد يجلس عليه بشر بدون صلاحيات أو دعم يحيي به ما تم تدميره في هذه المحافظة؟ فلو كان كذلك، فنحن لسنا مستفيدين منه كمواطنين..

المواطن يحتاج لإعادة الثقة بأن هذه البلاد ، ستجد حقها في الإعمار والإصلاح لما تم تخريبه، ويحتاج أن يجد جهة تدعمه في حالة تكاتفت عليه الظروف، فلو تتذكرون أن المحافظ الشهيد جعفر محمد سعد أول عمل قام به، كانت تحديد يومين للاستماع لمشاكل المواطن، محاولة منه المساعدة وعلاج المشكلة ، وهذا كان يعتبر معرفة حقيقية بدور كرسي المحافظ ومن يعتليه من أجل المواطن .. يحتاج

المواطن لإغاثة غذائية وعلاجية وحتى حقوقية يجدها من هذا الكرسي غير الدائم لأحد، فهل يدرك كل من يعتلي الكرسي هذا الشيء؟! بالتأكيد الإجابة حسب روح المسؤولية التي يشعر بها كل من يعتليه".

لن يكون هناك محافظ لعدن

الكاتبة الصحفية "أفراح صالح"، فحدثتنا قائلة:" أي محافظ هو الحاكم في محافظته ؟ فلماذا محافظي المحافظات المحررة الأخرى لا يجري مضايقتهم أو رفضهم أو محاولة اغتيالهم كما حصل ويحصل لمحافظي عدن؟ ، أو ليس أولئك المحافظين حكام في محافظاتهم أيضاً؟ الجواب باعتقادي هو أهمية المحافظة وموقعها، فعدن عاصمة دولة سابقة وحالية وموقعها استراتيجي عالمي وخيرها نابع من موقعها كميناء ومطار وقاعدة عسكرية إقليمية ، والسياسة تهتم بذلك لهذا فإن لم يكن المحافظ تابعا لأصحاب القوة والنفوذ، فلن يسلم، ولن يستمر جلوسه على كرسي السلطة المحلية، لأن ذلك ليس من مصلحة الفاسدين في قيادة البلاد ، ولأنها عدن فلن يدعوا أهلها ينعمون بالراحة ، وعملياعدن هي المحافظة الوحيدة المحررة التي يتمسك بها كل أبناء الجنوب ويحمونها بأرواحهم وكل يحبها على طريقته وهدفه، وهناك من يستفيد من العواطف المتضاربة في هذا تجاه عدن.

لكن الأهم من كل ذلك أن قيادة الحكومة تعتبر نفسها الحاكم على عدن وأي خير فيها لهذه القيادة وحدها، لهذا لن يكون هناك محافظ لعدن ، فالمحافظ يعني (حاكم) والحكومة لا تريد حاكماً يشاركها بخير عدن أو السيطرة عليها، رغم وجود فاسدين فيها".

فاقد الشيء لا يعطيه

وبإيجاز شديد ومركز يرد الناشط الاجتماعي والباحث العدني "بلال غلام" ، على (صوت عدن) قائلا: "للإجابة على تساؤلكم أقول؛ المناكفات السياسية الحاصلة بين طرفي الحكومة والإماراتيين لأسباب معروفة لعامة الناس، هي سبب من الأسباب الأخرى المغيبة لمعاناة الناس ، وطبعاً فاقد الشيء لا يعطيه، لأن زمام الحكومة المغيبة والمنشغلة بالفساد بيد غيرها وهي لا تستطيع تسيير الأمور في الداخل، وغيرها هو المسيطر على الأرض وهم القوات الإماراتية ولا يهمهم معاناة الناس بقدر ما تهمهم مصالحهم، والدليل على ذلك سيطرتهم على ميناء عدن قبل الحرب وتدميره لكي لا تقوم له قائمة ، أرجو بأن أكون وضحت رأيي".

سيظل كرسي المحافظ (شاغراً)

ويتفق الأخ "وديع أمان" رئيس مركز تراث عدن مع الكاتبة الصحفية "أفراح" في أسباب ترك كرسي المحافظ (شاغراً) برده :"للأسف الشديد أقول بأن هناك جهات تريد بقاء كرسي قيادة السلطة المحلية في عدن (شاغراً) !.. وهذه الجهات لها مآرب ومصالح سياسية وتجارية بنفس الوقت، لأنها خليط عجيب من سياسيين وتجار من جهات سياسية مختلفة، يجمع بينهم المال والتجارة غير المشروعة بالمال العام !، ولاشك بأن هؤلاء (...) هم المستفيد الأول من بقاء كرسي المحافظ شاغرا، فغياب دور وصلاحيات المحافظ يبقي هؤلاء المسترزقين العابثين بأموال الشعب في منأى عن المساءلة القانونية وضمان استمرارية تجارتهم المشبوهة، بالإضافة إلى أنهم يرون بأن ذلك قد يساعدهم على تنفيذ مشاريعهم السياسية المستقبلية ،وهذا في حال كان توجه محافظ عدن يتقاطع مع توجهاتهم ومشاريعهم السياسية.

لقد بات المواطن العدني البسيط مثقلاً بالأوجاع والهموم فهو يعاني اليوم من الكثير من المشكلات التي باتت تثقل كاهله نتيجة صراعه المستمر مع الأزمات المتكررة والمتلاحقة التي تفتعلها تلك الجهات (....). فهناك أزمة متكررة لنقص المشتقات النفطية ، وهناك أزمة متكررة لصرف الرواتب ، وهناك أزمة مستمرة لضعف التوليد للكهرباء ، وهناك أزمة مستمرة لضعف وصول المياه. وهناك العديد من الأزمات المترتبة عن ما سبق ذكره من

الأزمات.. كل هذه الأمور أوجدت بيئة خصبة لظهور العديد من الظواهر الدخيلة على مجتمعنا في عدن، كظاهرة انتشار حمل السلاح في عدن وإطلاق الرصاص في الأعراس والمناسبات الاجتماعية الخاصة ، وهذه هي أخطر ظاهرة تهدد حياة أبناء وأهالي الحبيبة عدن اليوم، ونحن، كأبناء لعدن وبجهود ذاتية نقوم حاليا بمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة وطالبنا الحكومة باستصدار قرار يقضي بمنع حمل السلاح والتجول به داخل العاصمة عدن، ولكن إلى الآن لم تصدر الحكومة هذا القرار، على الرغم من تلميح رئيس الوزراء في أواخر سبتمبر الماضي بإصدار القرار .. في الأخير، لا يسعني إلا القول .. حفظ الله عدن وحفظ أهلها ومحبيها وأذل من يريد لها ولأهلها المذلة والعذاب وهم الذين رفعوا كم من رأس كان مطأطئ في التراب في وقت الشدة إبان حرب 2015م".

وضع حد للوضع

أما الكاتب الصحفي "صلاح السقلدي" فيرد قائلا:" منع دخول مسؤول محلي كبير بمحافظة عدن لمبنى المحافظة، كما حدث مع القائم بأعمال المحافظ، أحمد سالمين، ليست هي الحالة الأولى التي تحدث منذ انتهاء الحرب بعدن، فقد سبقتها حالات عدة ، منها ما حدث مع المحافظة الحالي (المجمد الصلاحيات) الشيخ المفلحي، وبالتالي ستظل هذه الإشكالية التي تضر بمصالح الناس بالصميم قائمة، إن لم يحدث هناك تفاهم بين قوى الحراك الجنوبي والمجلس الانتقالي من جهة والسلطات المحلية وحكومة بن دغر من جهة أخرى ، وهو التفاهم الذي نحث الجميع على الإسراع به ووضع حد لهذا الوضع غير الطبيعي التي تتداخل فيها السياسة مع مصالح المواطن، فقوى الحراك الجنوبي ومقاومته والمجلس الانتقالي واقعة جميعها في إشكالية عويصة، فهي إما أن تنسحب من المؤسسات والمرافق بما فيها مبنى المحافظة، امتثالا لأوامر الحكومة وتتخلى بالتالي عن فكرة التمسك بهذه المؤسسات لمصلحة الشرعية وتبدأ تعود القهقرى ، وإما أن تتمسك بها، وهذا الخيار الأخير سيجعلها كما هو حاصل اليوم، في مواجهة مع أكثر من طرف، ليس فقط مع حكومة بن دغر، بل مع المواطن

العادي الذي سيرى في مثل هكذا خطوة استهدافا لمصالحه وتعطيلا لحياته، حياته الصعبة أصلاً في ظل ظروف غاية في التعقيد والمعاناة بمختلف المجالات المعيشية والأمنية والاجتماعية والصحية والتعليمية. وعطفاً على ما تقدم نسجل دعوتنا هنا لكل العقلاء والقوى المختلفة بالساحة الجنوبية وسلطة الرئيس هادي أن تضع مصلحة المواطن فوق كل اعتبار، خصوصا و أن ثمة قوى بالداخل والخارج تتآمر على الجنوب وعلى عدن بالذات ، فقد بغلت القلوب الحناجر ، ومن المعيب أن يغيب لدى هذه القوى استشعار معاناته ـ المواطن ـ وأوجاعه، فالجميع خسران بإطالة هذا الوضع ولن يستفد منه غير المتربصين بعدن، حاضرة الجنوب الموجوعة".

القضية ليست مبنى.. بل أعمق من ذلك

ويتفق كذلك الكاتب الصحفي ورئيس تحرير صحيفة "الأمناء"، (عدنان الأعجم) مع من سبقوه في هذا الاستطلاع قائلا:" في اعتقادي الشخصي أن حكومة الشرعية تعمل بشكل متعمد في أن تبقى عدن في هكذا حال، حتى انتظار نتائج الحرب في صنعاء. الحكومة لم تقم منذ تحرير عدن بالعمل المؤسسي بافتتاح الوزارات والقضاء. مثال بسيط، عندما يتم افتتاح إذاعات في مأرب وتعز والجوف، بينما عدن العاصمة ومقر الحكومة لا توجد بها قناة أو إذاعة، أليس هذا عملاً متعمداً ؟! عندما توجد حكومة قوية ونزيهة تستطيع أن تحل كل المشاكل ، ولكن أغلب أعضاء الحكومة هم إنتاج لنظام عفاش ، وأيضاً المماحكات السياسة لعبت دوراً في هذا الجانب وعدم استشعار الجنوبيين بالمسؤولية تجاه عدن ، ولكن السلطة الشرعية لم ترقَ إلى مستوى سلطة الدولة .

القضية ليست مبنى، بل القضية أعمق من ذلك.. ولن ينجح أي محافظ في عدن؛ فهناك أيادٍ خفية تعبث بكل شيء ، السلطة هي مَن بيدها كل شيء عندما تريد أن تكون دولة تستطيع أن تكون دولة ، والمواطن هو الحلقة الأضعف في كل ما يحصل".

بضاعة عفاش هي السبب

الأخ "بسام القاضي" الصحفي والناشط الحقوقي، فيجيب بشيء من اليأس يعقبه تفاؤل قائلا:" عدن دائما ما تكون هي ضحية صراعات سياسية لا ناقة لها فيها ولا جمل منذ عام 1967م وحتى اليوم ، حيث كشفت حرب مارس 2015 الثانية على عدن والجنوب، مدى الحقد الدفين الذي تكنه قوى الشر بشقيها (الشرعية /الانقلابية) فهذه القوى هي صناعة نظام المخلوع صالح، زرعها لهدف تحويل عدن إلى قرية، كما هي اليوم تماماً، قد تحولت لقرية تنفيذاً لتصريحات صالح سابقا .

رغم ما قدمته عدن من تضحيات جسيمة في الحرب الأخيرة من انتصار كبير للتحالف وهادي والشرعية الهاربة إلا أن تلك التضحيات لم تشفع لسكان عدن، ليعيشوا حياة كريمة تتوفر فيها الخدمات والأمن وإعادة الإعمار. هناك جهود كبيرة ومحاولات حثيثة للمحافظ الشهيد السابق جعفر محمد سعد لانتشال عدن من وضعها المتدهور إلا أن تلك الجهود لم ترقَ لشرعية هادي المخترقة من قبل بضاعة عفاش، فعمدت إلى اغتيال الشهيد جعفر ، عندما شعرت بتحركات صادقة وشجاعة لانتزاع عدن من حضن عصابات الفيد والسلب والإرهاب وشرعية الفساد والاستبداد، وبذلك قاموا باغتيال الشهيد جعفر لأنه لم يخضع لسماسرة الشرعية، وهدد بفضح من يقف خلف تدمير عدن وكانت التضحية خسارة قائد لن تعوضه عدن للأبد .

لقد جعلت الشرعية من عدن عاصمة للنهب والمتاجرة بحقوق ومعاناة الشعب وعمدت إلى تعطيل أي جهود قيادية لاستعادة عدن إلى يد أبنائها وتجنيبها أي صراعات سياسية وهذا ما حصل في عهد المحافظ الزبيدي الذي جاهد لاستعادة عدن لأهلها وانتزاعها من أنياب شرعية الفساد والإرهاب. جهات في الشرعية تتمثل في الجنرال علي محسن الأحمر والمتنفذ العيسي وجلال هادي، ثلاثي الشر والفيد وتجار النفط والحروب، فهما وراء كل المشاكل التي تجري بعدن، بهدف استثمار الأزمة المفتعلة لادخار مزيد من المليارات على حساب وجع ومعاناة وتضحيات أهالي عدن. حقيقة يعرفها الجميع، إن الأزمات التي تشهدها العاصمة عدن مفتعلة من قبل الشرعية وبضاعة عفاش العميقة داخل مؤسسات عدن، وأكبر دليل على ذلك نهب حكومة بن دغر 5 مليار ريال من ميزانية عدن إلى حساب حكومة الفنادق بالخارج، فأي استقرار لعدن لن يروق لتجار الحروب والأزمات ، فهدفهم إبقاء عدن في صراع دائم مستمر ليسهل لهم تنفيذ أجنداتهم عبر حرب الخدمات لإخضاع عدن وسكان عدن للقبول ببضاعة عفاش، حاكمة للمدينة وللأبد .

إن صبر المواطن في عدن على فساد حكومة الشرعية وصراع الأحزاب للسيطرة على المدينة، لن يدوم طويلاً في ظل تدهور الأوضاع الخدماتية والاقتصادية إلى الهاوية ، الأمر مخيف جدا وأجراس ثورة قادمة يقودها الفقراء لإنقاذ ما تبقى لهم من آمال للهروب من الموت جوعاً .

نأمل أن تتوقف الصراعات السياسية لتقاسم كعكة عدن، كساحة حرب لأطراف محلية وأجندات دولية من خلال تدمير عدن وجعل سكانها في دوامة أزمات ومشاكل لا تحصى ولا تعد ، فالصبر له حدود ويكفي عدن معاناة وألما وعذابا لعقود مضت من الزمن" .

عدن (طائر الفينيق) لن تموت

أما القاص والعاشق لعدن الأستاذ "محمد عمر بحاح"، مدير تحرير صحيفة 14 أكتوبر الأسبق، فيدلو بدلوه قائلا:" نحن في وضع غريب جدا، ووجه الغرابة فيه، أنه من المعروف إن الذي يصدر القرار هو من يتحكم في الأرض ، ومصداقا لذلك، فإن الذي يملك سلطة القرار في صنعاء هو الحوثي وحليفه صالح ، ولا تملك شرعية الرياض أي سلطة قرار في الأراضي التي يستوليان عليها ، بينما يحدث العكس في الجنوب ، حيث الأرض بيد الحراك الجنوبي ، والتحالف تعاضداً ، لكن سلطة القرار بيد شرعية الرياض ، فقراراتها نافذة في الجنوب رغم أن الأرض ليست بيدها إلا اسما .. حين يتحرر الجنوب من شرعية الرياض التي تعرقل حركته ، وتعبث بثرواته ، وتخنق الحياة فيه.. حينها فقط يملك الجنوب قراره على أرضه .. وقديما قالوا (إذا عُرف السبب.. بطل العجب.. !) ، هناك خلل في مكان ما ، وعلينا أن نعالج هذا الخلل ، حتى لا نتوه في التفاصيل . باختصار .. الكل يلعب في عدن ، والكل يعبث بعدن .. لكنهم ينسون أن عدن طائر (فينيق) تنهض من الرماد حين يعتقدون بموتها" .